حصل

كما هو عندنا حصول المطلوب وهو وجود جوهر ذي وضع لا يقبل القسمة
وان كان عرضا لم ينقسم محلها والا انقسمت بانقسامه ايضا اذ انقسام
المحل يوجب انقسام الحال قيل عليه لا نم ان النقطة موجودة والاتفاق ممنوع
فانها عند اكثر الحكماء من الامور الاعتبارية الموهومة لا تحقق لها خارجا وان
سلم فلا نسلم انها لا تنقسم بانقسام المحل وانما يلزم ان لو كان الحلول حلول
السريان لكنه ممنوع واستناده حجة الله للمتكلمين فالحركة الحاضرة غير منقسمة
والا لما كان الكل حاضرا ضرورة ان اجزاء الحركة لا تجتمع معا في الوجود فلا
ينقسم ما هي فيه والا يلزم من انقسام ما هي فيه انقسام الحركة الحاضرة لان الحركة
في احد الجزئين قبل ان في الاجسام ما لا يقبل القسمة لا يقال الحركة ليست
الا الماضي والمستقبل واما الحال فهو نهاية الماضي وبداية المستقبل و
كلاهما معدومان فلا يلزم ما ذكرتم لانه يوجب ان لا توجد الحركة اصلا لانها
على ما ذكرتم اما الماضي او المستقبل وكلاهما معدومان في الحال فان قيل انما يلزم
ان لا توجد حركة اصلا على تقدير عدم الحال لو كان الماضي والمستقبل معدومين
مطلقا وليس كذلك فان عدمهما انما هو في الحال ولا يلزم من العدم في
الحال العدم مطلقا قلت فعلى هذا يلزم وجود الحال لان الماضي اذا لم يكن
موجودا في الحال فان لم يكن له وجود اصلا كان معدوما مطلقا وان كان
له وجود فعنده وجود لا يقال له ماض فظاهر انه ليس بمستقبل فيكون حالا وكذا
الكلام في المستقبل احتج الحكماء على نفي الجوهر الفرد بوجوه الاول ان كل
مبهم فيمينه غير يساره والوجه المضيء منه اذا اشرقت الشمس عليه غير المظلم وذلك
يوجب القسمة لا يقال فذلك لتغاير وجهيه لا لتغاير في ذاته فلا يلزم الانقسام
لانها اي الوجهين ان كانا جوهرين ثبت المدعى وهو انقسام ذات الجوهر الفرد
والا لزم تغاير محلهما والا لا يلزم قيام العرضين المتضادين بمحل واحد وهو
ممتنع انا نسلم لو قيل انهما عرضان موجودان في الخارج وهو ممنوع الثاني
انا لو فرضنا خطا من اجزاء شفع فوق احد طرفيه جزء وكذا تحت الاخر وتحركا
اي تحرك كل منهما الى صاحبه على التساوي فلا بد حالة ان يلتقيا الجزءان فيلزم

منقسم

الانقسام اي انقسام كل واحد من الاربعة قيل عليه لا نم جواز حركة الجزئين
لان القابل للحركة هو الجسم لا كل متحيز مطلقا مع انه لا حاجة الى هذه الفروض بل
يكفي ان يوضع جزء على ملتقى الجزئين الثالث كلما قطع السريع بحركته جزءا قطع
البطيء اقل منه واذا قطع اقل من جزء انقسم الجزء والا اي وان لم يكن يقطع
البطيء بحركته اقل من جزء لزم ان يساويه اي يساوي البطيء السريع في
جزء واحد في آخر فيلزم ان يكون البطوء لاجل تخلل السكنات وقد
بان فساده ولقائل ان يقول لا نم امكان وقوع الحركة في جزء واحد اذ الحركة
تستدعي امتدادا والجزء لا امتداد له الرابع الجسم الذي اجزاؤه وتر كان
ظله مثليه في بعض الاوقات كان مثله اي مثل ذلك الجسم الذي يكون ظله
مثله من الظل ظل نصفه فيكون له نصف فينتصف الجزء المتوسط
فيلزم الانقسام وهو المطلوب وقد برهن اقليدس يمكن ان يجعل
هذا جواب سؤال مقدر تقديره سؤال انا لا نم امكان تنصيف الظل
حتى يكون هناك ظل هو مثل ذلك الجسم فيلزم من وجود الظل بالفعل
وجود ذي ظل بالفعل وتقرير الجواب ان اقليدس برهن في الشكل
العاشر من المقالة الاولى على ان كل خط يصح تنصيفه وهو يقتضي
ذلك اي امكان تنصيف الظل ويمكن ان يجعل دليلا برأسه وان جعله
المصنف من تتمة الدليل الرابع وتقريره ان يقال كل خط يمكن تنصيفه
فالخط المركب من اجزاء وتر يمكن تنصيفه وهو يقتضي ذلك اي انقسام
الجزء في الخط المركب من اجزاء وتر واعلم ان برهان اقليدس موقوف
على انتفاء الجزء فيكون اثباته به دورا الخامس اذا فرض خط من ثلثة
اجزاء على احد طرفيه جزء وتحرك الخط الى اليمين بمقدار جزء والجزء الى اليسار
فان انتقل الى ما فوق الجزء الثاني فهو محال لان الجزء الثاني انتقل الى
حيز الجزء الاول فيلزم عدم انتقال الجزء الفوقاني وقد فرض منتقلا
هذا وان انتقل الى ما فوق الثالث فهو قطع جزئين حين ما قطع الخط
وهو الجزء الاول عن الخط جزءا واحدا فينقسم الزمان لانه يكون زمان قطعه

Copyright © King Saud University